الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.20

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
1 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد السيد ستيفانيل (نائب الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

ثم: السيد تالبوت (الرئيس) . . . . . (غيانا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) التعاون في مجال التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57307X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تالبوت (غيانا)، ترأس الجلسة السيد ستيفانيل (إيطاليا)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/67/86-E/2012/71 و A/67/294)

١ - **السيد لاندفيلد** (سورينام): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية فقال إن الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية من العوامل الحيوية لتخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على هذا الاعتقاد، أنشأت الجماعة الكاريبية وكالة الصحة الزراعية وسلامة الأغذية في الكاريبي لتسهيل التجارة الزراعية في الإقليم. وقد أكدت السياسة الإقليمية للأمن الغذائي والتغذوي التي أقرها مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية التابع للجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٠ على العمل المباشر لمعالجة الجوع، والزراعة المستدامة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر.

٢ - وتضمنت مشاريع التصدي للأمن الغذائي والتغذوي وضع خطة العمل الإقليمية للأمن الغذائي والتغذوي؛ وتطوير السياسات الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي؛ وخطط عمل من جانب العديد من الدول الأعضاء؛ وتطوير شبكة للإنذار المبكر خاصة بالأمن الغذائي والتغذوي في منطقة البحر الكاريبي؛ وعقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية عن مصايد الأسماك؛ والزراعة الصغيرة النطاق؛ والزراعة الأسرية؛ وتشكيل جبهة برلمانية ضد الجوع؛ ونشر تقرير عن أفضل الممارسات الإقليمية في الثقافة التغذوية.

٣ - وأضاف أنه يجري توجيه اهتمام متجدد إلى الزراعة كوسيلة لتثبيت أسعار الأغذية وضمان الأمن التغذوي في الإقليم، بالإضافة إلى وقف الانتشار السريع للأمراض المزمنة غير السارية، والتي نتجت عن الانتقال من الأغذية الأساسية والمنتجات المحلية إلى الأغذية المستوردة المجهزة التي تحتوى على نسب عالية من السكر والزيوت والأملاح. ويعترف مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية بأن الأمن الغذائي الإقليمي ليس الاختصاص الحصري لقطاع الزراعة، وأنه سيلزم التنسيق فيما بين مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات لحل مشاكل معينة.

٤ - وقال إن الإقليم يواجه مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة في الدخل والحصول على الموارد: وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية، والتي زادت من معدلات البطالة، وقللت من فرص الدخل، وخفضت القوة الشرائية. وتَعرقَلَ إنتاج الأغذية أيضاً بسبب صعوبة استغلال اقتصادات الحجم نظراً لصغر مساحة الأراضي، وضآلة عدد السكان، والتحديات التي يمثلها النقل بين الدول الأعضاء.

٥ - واستطرد قائلاً إن المنطقة الكاريبية بحاجة إلى الدعم فيما يتعلق بالتأهب للكوارث ووضع وتنفيذ استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، نظراً لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لمعالجة الآثار المتزايدة لتغير المناخ بشكل عام، وتأثيره على الإنتاج الزراعي بشكل خاص.

٦ - وترحب الجماعة الكاريبية كذلك بالتكامل والاتساق فيما بين وكالات الأمم المتحدة لوضع سياسات تشجع على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام المزارعين في البلدان النامية؛ ومعالجة فواقد وخسائر الأغذية التي تحدث في بلدان الدخل المنخفض خلال المراحل المبكرة والمتوسطة لسلسلة إمداد الأغذية نتيجة لمحددات مالية وإدارية وتقنية، ونقل التكنولوجيا، والتنمية التكنولوجية، والمساعدة في تعزيز صمود قطاع الزراعة أمام تغير المناخ.

٧ - **السيد زينسو** (بنن): تكلم نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن المجموعة تشعر بقلق بالغ من اتساع نطاق الفقر المدقع، والجوع، وسوء التغذية الذي يؤثر على سكان العالم، وكذلك من الزيادة المزعجة في أسعار الأغذية. وبينما بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً عديدة لتحسين إنتاجها الزراعي، إلا أن التنمية المحدودة لقدرتها الإنتاجية أدت إلى ندرة في الأغذية، لتظل تعتمد على واردات الأغذية وعلى المعونة الغذائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ كانت له أسوأ الآثار المدمرة - على شكل جفاف، وتدهور للتربة، والتصحر، وظواهر أخرى - على بلدان هذه المجموعة التي تتسبب في أدنى معدلات التلوث، مما يهدد فرص انتشالها من الفقر.

٨ - ومن قبيل إصرارها الأكيد على تحمل نصيبها العادل في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، طالبت أقل البلدان نمواً شركاءها في التنمية بالوفاء بالتزاماتهم وتقديم الدعم التقني والمالي للتنمية الزراعية حتى يتسنى تحقيق الأمن الغذائي العالمي؛ ودعم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتزويد كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموارد اللازمة لتوسيع وتحسين برامج المعونة الغذائية القائمة على تلبية الاحتياجات؛ ومساعدة أقل البلدان نمواً على إقامة مؤسسات للبحث الإنمائي البحري والزراعي، وتعزيز قدراتها المؤسسية؛ وتزويد أقل البلدان نمواً بسلالات من البذور قادرة على الصمود أمام تغير المناخ.

٩ - ولاحظ مع الانزعاج أنه لم يتم الإفراج إلا عن نصف المبالغ المتعهد بها في عام ٢٠٠٩ للزراعة والأمن الغذائي في إطار مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي، بينما لم يتبق سوى شهرين من الإطار الزمني للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد أعرب عن قلقه من تأثير الجهود المبذولة لاجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي على الظروف المعيشية لصغار المزارعين المحليين وعلى مجتمعاتهم، وطالب أيضاً باتخاذ تدابير للحد من خطر نقل الصدمات من قطاع الطاقة إلى القطاع الزراعي، وخاصة إلى قطاع إمداد الأغذية نتيجة للتمادي في إنتاج الوقود الحيوي.

١٠ - ورحب بعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي في عدة مجالات، من بينها دراسات عن تقلب أسعار الأغذية، وتطوير مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة. وفي هذا الصدد، ينبغي نشر التقارير الخاصة بحيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة عن تقلب أسعار الأغذية، والالتزام بتوصياتها في إطار الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي لأقل البلدان نمواً بطريقة تترك مجالاً أمام صغار المزارعين للمساهمة في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي بطريقة سليمة بيئياً. وينبغي للأمم المتحدة مساعدة الحكومات على تطوير هياكل رقابية ملائمة لمنع الاستيلاء على الأراضي الذي يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على الأمن الغذائي، خاصة في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يتواءم السعي لإقرار الحق في الغذاء مع الحاجة إلى الحفاظ على سلسلة القيمة الخاصة بالأمن الغذائي المستدام عن طريق إيجاد زراعة مقاومة لآثار تغير المناخ تكفل الأمن الغذائي وتحمي البيئة.

١١ - **السيد سويسي** (المغرب): قال إن الأمن الغذائي في بلده يعتمد على تطوير قطاعه الزراعي، الذي يقع تحت رحمة الجفاف المتكرر، والتصحر، والفيضانات، وتدهور التربة، والظواهر المناخية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن المضاربة على المنتجات الأساسية في الأسواق الدولية تعرّض الأمن الغذائي لمزيد من الخطر. وعلى أمل التصدي لانخفاض الإنتاجية الزراعية، تعهدت حكومته بعدد من المبادرات، من بينها خطة تهدف إلى جعل الزراعة أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، مع التركيز على تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري عن طريق غرس أشجار الفاكهة؛ وإدخال محاصيل مقاومة للجفاف؛ والشروع في برنامج وطني لتوفير المياه اللازمة للري؛ وإنشاء وكالة وطنية لمناطق الواحات

يتضمن تفويضها إعادة تأهيل الواحات ومكافحة التصحر في المناطق شبه القاحلة والقاحلة.

١٢ - وأضاف أن وفده يؤكد تضامنه مع البلدان الأفريقية التي أصابها الجفاف، والتزامه بتقاسم خبرته الزراعية في مجال التعاون الحيوي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويدعم المغرب بصورة كاملة تحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، وكذلك قرار منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء صندوق استئماني للأمن الغذائي في أفريقيا، وإنشاء نظام للمعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

١٣ - **السيد إمفولا** (ناميبيا): قال إن بلده يتكون من أراض إما شبه قاحلة أو قاحلة، وهو على هذا النحو مُعرّض لحالات النقص الغذائي، حيث أن ثلث أسره المعيشية الريفية تقريبا تعيش في فقر. وناميبيا، شأنها شأن باقي الإقليم، تتأثر بدرجة خطيرة بتغير المناخ، وندرة المياه، وتدهور الأراضي.

١٤ - وفي محاولة لتصحيح التوزيع غير العادل للأراضي على مر التاريخ، والذي يحابي أقلية صغيرة من السكان، فإن حكومته تدعم الزراعة بوصفها قطاعاً استراتيجياً في خطتها الإنمائية الوطنية الرابعة. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة الزراعة والمياه والغابات، التي يشمل عملها تنويع الممارسات والمنتجات الزراعية، وتعزيز معايير الأمن الغذائي، تعتبر ضمان الأمن الغذائي من بين اهتماماتها الأساسية. وقد وافق مجلس الوزراء الناميبي مؤخراً على خطة تقضي باعتماد دعم للمياه لصالح نحو ٠٠٠ ٨٤ أسرة معيشية فقيرة اعتباراً من عام ٢٠١٦.

١٥ - وتؤيد ناميبيا بصورة كاملة تحدي القضاء على الجوع الذي استُهل في مؤتمر ريو+٢٠، وتثق في أن الأمن الغذائي سيحتل مكان الصدارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن رئيس الوزراء الناميبي عضو في الفريق التوجيهي لمبادرة تعزيز التغذية، وعقد مكتبه اجتماعاً للتحالف الناميبي من أجل تحسين التغذية الذي أُنشئ مؤخراً، والذي يهدف إلى معالجة مستويات التقزم العالية في هذا البلد.

١٦ - وتتطلع ناميبيا إلى التفاوض بشأن المزيد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتحسين فرص وصولها إلى أسواق الثروة الحيوانية الدولية. ويشكر وفده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على دعمها المستمر ومشاريعها الجارية التي تهدف إلى تحسين الإنتاج ونقل التكنولوجيا. وأشار في ختام كلمته إلى الدور الهام الذي تقوم به المرأة في الزراعة والإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، وطالب بإدراج الجانب الجنساني للزراعة والأمن الغذائي في خطط التنمية الوطنية والدولية.

١٧ - **السيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تعهد حكومتها في إطار مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي بما لا يقل عن ٣,٥ بليون دولار لمكافحة الجوع قد ساعد على توجيه مزيد من الاهتمام إلى الأمن الغذائي، وتدفق التزامات تزيد قيمتها على ٢٢ بليون دولار من جهات مانحة أخرى. وقد أدى هذا التعهد إلى الإعلان عن مبادرة الغذاء للمستقبل، التي تهدف إلى زيادة دخول السكان المعرّضين، والوقاية من التقزم ووفيات الأطفال، وتوليد دخل زراعي في المناطق المستهدفة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة لتحسين فرص التسويق المستدامة للجماعات المعرّضة. وعن طريق مبادرة الغذاء للمستقبل، حددت الولايات المتحدة أهدافاً طموحة ساهمت في الهدف الجديد لجمعية الصحة العالمية، وهو تخفيض عدد الأطفال المتقزمين بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وكجزء من النهج الشامل لهذه المبادرة تجاه الأمن الغذائي، أعطت الأولوية للبحث الإنمائي، وشجعت شركاءها على أن يفعلوا نفس الشيء. ونظراً للدور الحاسم، وإن كان لا يحظى بالتقدير، والذي تقوم به المرأة في الإنتاج الزراعي في بلدان العالم النامي، فإن وضع

برامج تقوم على الاعتبارات الجنسانية وتراعي المنظور الجنساني سيكون أساسياً لتنفيذ المبادرة.

١٨ - وأضافت أن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية الذي أُعلن مؤخراً، وهي مبادرة استهلتها مجموعة الثمانية والقادة الأفارقة بهدف تحقيق النمو الزراعي المستدام والشامل في أفريقيا، قد أحرزت نجاحاً مبكراً في عدد من البلدان الأفريقية. وقد تعهدت شركات دولية وأفريقية بأكثر من ٣,٥ بليون دولار لدعم هذه المبادرة.

١٩ - وإدراكاً لحقيقة أن التغذية الجيدة في فترة الألف يوم الأولى الحاسمة من بداية حمل المرأة حتى العام الثاني لولادة الطفل لها أكبر الأثر في إنقاذ الحياة وتحسين النمو المعرفي والبدني طوال الحياة، فإن حكومتها تشارك في شراكة الألف يوم، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع الجهات المعنية الأخرى للوقاية من وفيات وتقزم ملايين كثيرة من الأطفال على نطاق العالم.

٢٠ وقالت إن منظمات المجتمع المدني ضرورية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية. وقد التزم أعضاء منظمة التأثير المتبادل (InterAction)، والتي تعد أكبر تحالف للمنظمات الدولية غير الحكومية الكائنة في الولايات المتحدة، بإنفاق أكثر من بليون دولار بدءاً من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ على برامج تنهض بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية. وفي الفترات الاقتصادية الصعبة الحالية، تدرك حكومتها أن مواجهة انعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية تعد ضرورة إنسانية ومعنوية، ولها تأثير مباشر على الأمن والاستقرار العالميين.

٢١ - **السيد وحيدي** (أفغانستان): قال، بعد أن أشار إلى العلاقة التي لا تنفصم بين التنمية الزراعية والفقر، إن الزراعة كانت تشكل النشاط الاقتصادي التقليدي لقرابة ٨٠ في المائة من سكان بلده، إذ تمثل نحو ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. ونظراً لأن الزراع والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية قد ألحق أضراراً واسعة النطاق بالأراضي الزراعية والبنية الأساسية وشبكات الري في أفغانستان، فقد أعطت حكومته الأولوية الرئيسية للتنمية الزراعية في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الحالية. فهدف هذه الاستراتيجية بالنسبة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية هو استخدام الاستثمار الخاص، ودعم القطاع العام لتحويل الزراعة إلى مصدر للنمو، ووسيلة لكسب العيش بالنسبة للفقراء الريفيين.

٢٢ - ومع أن الأوضاع الزراعية قد تحسنت منذ الجفاف المدمر في العام السابق، إلا أن نحو ٣٠ في المائة من سكان أفغانستان لا يزالون في حالة من انعدام الأمن الغذائي، ويواجهون سوء التغذية ونقص المغذيات. ونظراً لأن أنماط الطقس المتغيرة تؤثر بصورة سلبية على إنتاج الأغذية وعلى الاقتصاد الريفي بأكمله، فإنه يدعو الدول إلى القيام بعمل فعال وفوري للتخفيف من آثار تغير المناخ وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٢٣ - **السيدة بن – دور** (إسرائيل): قالت إنه سيكون من الضروري إنتاج المزيد من الأغذية بموارد ضئيلة مع إعادة تنشيط الاقتصادات الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ولدى إسرائيل دراية واسعة تتيح لها المساهمة في تطوير النظم الزراعية في الأراضي الجافة. وعلى الرغم من المحددات الشديدة المتعلقة بالمياه والأراضي، فإن الإنتاج الزراعي في إسرائيل – القائم بصورة شبه كلية على تكنولوجيا مرتبطة بالعلم – يواصل نموه نتيجة للتعاون الوثيق بين الباحثين وعمال الإرشاد، والمزارعين، والخدمات والصناعات المتعلقة بالزراعة. وعلى مدى الـ ٢٥ عاماً الماضية، زاد ناتج هذا البلد بمقدار سبعة أمثال دون أي زيادة تقريباً في كمية المياه المستخدمة، مع زراعة أكثر من ٤٠ في المائة من الخضروات والمحاصيل الحقلية في الصحراء.

٢٤ - وتشكل المشاريع الزراعية والتعاون البحثي قرابة نصف برامج التعاون الدولي لإسرائيل. وينصبّ الاهتمام على برامج التدريب الزراعي التي تقدم في إسرائيل وفي الخارج. وأضافت أن المشروع الذي اعتُمد مؤخراً لبناء قرية زراعية نموذجية في جنوب السودان سيتيح للمزارعين المحليين معرفة أساليب وتكنولوجيات إسرائيل الزراعية الخارقة، تمشياً مع المواضيع التي حُددت في القرار نصف السنوي لهذا البلد بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية. ويوضح القرار أنه يجب على البلدان النامية أن تحصل، ليس فقط على مساعدة لحيازة التكنولوجيات الجديدة، وإنما تحصل أيضاً على بناء القدرة، والتعليم، ونقل المهارات من أجل تنمية قدراتها الخاصة.

٢٥ - ويجب توجيه اهتمام خاص إلى صغار المزارعين، ولا سيما المرأة الريفية التي تمثل ما يصل إلى ٩٠ في المائة من المزارعين في المناطق الريفية. ويمكن تخفيض عدد السكان الجوعى بنحو ١٥٠ مليوناً إذا أُتيحت للمزارعات في البلدان النامية نفس الفرص التي تتاح لنظرائهن من الرجال للحصول على الأراضي، والقروض، والبذور، والأدوات. وأخيراً، يجب التصدي أيضاً للأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية وتأثير الضغوط المناخية.

٢٦ - **السيد بنغالي** (بوركينا فاسو): قال إن الإنتاج الزراعي في بلده تعرقله الظواهر المناخية من قبيل سقوط الأمطار غير الكافية وغير المنتظمة، وتدهور التربة، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي، نظراً لأن ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون في معيشتهم على الزراعة. ولوضع احتياجات المنتجين الزراعيين في الاعتبار بالنسبة لصياغة السياسات الزراعية، أنشأت حكومته غرفاً إقليمية للزراعة، ونظمت منتدى سنوياً للمزارعين والمسؤولين الحكوميين لتبادل وجهات النظر. وقد وجهت السياسات الناتجة اهتماماً خاصاً إلى أمن حيازة الأراضي، وتنمية الزراعة في غير أوانها باستخدام مشاريع الري الصغيرة، وتنفيذ خطط عمل بشأن الميكنة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ.

٢٧ - وقد اعتمدت بوركينا فاسو برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي يتضمن نظاماً للإنذار المبكر بغرض الوقاية من مخاطر مثل الجفاف، وكوارث الجراد، والفيضانات؛ وخطة للمساعدة في حالات الطوارئ يديرها كيان وطني مسؤول عن إدارة احتياطيات الأمن الغذائي؛ وسوقاً وطنياً لتبادل الحبوب لإمداد المناطق التي تواجه نقصاً في الحبوب. وتزود حكومته المزارعين أيضاً بدعم مباشر على شكل مستلزمات زراعية، وتوزيع الحبوب المحسنة، بالإضافة إلى تشجيع تجهيز الزراعة، وتجارة المنتجات الزراعية.

٢٨ - وأضاف أن بوركينا فاسو استقبلت عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من الأزمات الإنسانية في منطقة الساحل، وستحتاج إلى مساعدة دولية لمواجهة هذا العبء وما يترتب عليه من مخاطر بالنسبة للتنمية الزراعية وحياة الملايين. ولضمان التنمية الزراعية والأمن الغذائي، سيتعين على الحكومة تنظيم أصحاب المصلحة بصورة أفضل وتدريبهم على أساليب الإدارة الحديثة والتسويق. ويجب أيضاً اتخاذ ترتيبات لفتح مجالات أمام الإنتاج والتبادل، وإنشاء نظم معلومات سوقية فعالة وبنية أساسية للتسويق، وتجهيز المنتجات بطريقة تكفل حفظها وزيادة قيمتها المضافة.

٢٩ - **السيد ساركي** (نيجيريا): قال إن هناك حاجة إلى إجراء عالمي منسق لمعالجة الآثار الناتجة عن أزمة الأغذية العالمية وتغير المناخ، كما أنه يجب أن تحصل المناطق الأشد تضرراً، مثل منطقة الساحل في أفريقيا، على مساعدة سريعة ومستدامة. فقد شهد بلده مؤخراً كوارث الفيضانات التي ألحقت أبلغ الضرر بالإنتاج الزراعي، وتركت المزارعين بلا مأوى. وينبغي اعتبار الأزمة الحالية فرصة لإعطاء

الأولوية للزراعة التي تعد السبيل إلى الأمن الغذائي المستدام، خاصة في أفريقيا. وطالب في هذا السياق ببذل جهود دولية لإحداث ثورة خضراء في أفريقيا وإدراجها في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والذي استهلته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمواجهة النمو في القطاع الزراعي، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي.

٣٠ - وأضاف أن تحقيق الأمن الغذائي سيتطلب تعزيز القطاع الزراعي وإعادة تنشيطه في البلدان النامية، بما في ذلك تمكين صغار المزارعين ومتوسطي الحال، والسكان الأصليين، والمجتمعات الريفية، والمرأة الريفية. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع العالمي تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية والمالية وبناء القدرة.

٣١ - وأضاف أن نيجيريا وضعت برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي من أجل زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل الغذائية وتنمية الصناعات المتعلقة بالزراعة. ووضعت أيضاً حلولاً متوسطة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك برنامج القروض الميسرة من أجل خريجي الجامعات المهتمين بالزراعة ومشاريع الري المكثفة. وعلاوة على ذلك، فإن حكومته تشجع الاستخدام المستدام للمياه، وتوزع سلالات محسنة من المحاصيل الغذائية على المزارعين عن طريق لجنتها الوطنية لطرح السلالات.

٣٢ - **السيد فافيرو** (البرازيل): قال إن الحمائية في البلدان المتقدمة كانت تهدد الأمن الغذائي في بلدان العالم النامية، وتعرقل إنتاجها الزراعي بتعريضها للمنافسة غير العادلة من جانب السلع المدعومة، بينما تحرمها من الوصول إلى الأسواق الخارجية الهامة. كما أن الحمائية الزراعية منحت مزايا غير عادلة للمنتجين في البلدان المتقدمة و لم تشجع تنوع الإنتاج والاستثمار في القطاع الريفي في البلدان النامية، ومن ثم، كان من الضروري أن تحقق منظمة التجارة العالمية نهاية متوازنة وموجهة نحو التنمية للمفاوضات التجارية في جولة الدوحة الإنمائية.

٣٣ - وتعد الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية صغار المزارعين حاسمة لضمان الأمن الغذائي في البلدان النامية. وخلال العقد السابق، أحرزت البرازيل تقدماً غير مسبوق بالنسبة للأمن الغذائي وتخفيض الفقر، فانتشلت نحو ٤٠ مليون شخص من الفقر، وحققت خفضاً كبيراً في مستويات عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي تقاسم مثل هذه المكاسب عن طريق التعاون مع جميع البلدان التي تواجه نفس التحديات. وبهدف تحقيق نتائج فورية للسكان المحتاجين، أبرمت البرازيل ٣٤ اتفاقاً للتعاون التقني في مجال الزراعة مع ١٧ بلداً أفريقياً جنوب الصحراء الكبرى. وتركزت الجهود على توفير التعاون التقني والقروض لدعم الوظائف والدخول في مناطق أفريقيا الريفية، مع التركيز على صغار المزارعين، وزيادة الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيا؛ وتقاسم تجربة البرازيل في إنتاجها للوقود الحيوي دون التأثير على الأمن الغذائي.

٣٤ - وأضاف أن البرازيل، باعتبارها البلد المضيف لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام ٢٠١٦، ستعقد مؤتمر قمة عن الجوع أثناء الألعاب الأولمبية من أجل استغلال الاهتمام الجماهيري الذي تولده الألعاب الأولمبية لتعزيز العمل الدولي ضد الجوع وسوء التغذية. وتعد التقلبات المفرطة لأسعار الأغذية في الأسواق العالمية مصدر قلق بالغ يجب التصدي له بفاعلية. وقد قدمت مجموعة البلدان العشرين مساهمة كبيرة من خلال رعايتها لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي زاد من الشفافية بطريقة غير مسبوقة. غير أن أسعار الأغذية المستقرة والميسرة وحدها لا يمكن أن تضمن الأمن الغذائي. فإنشاء الوظائف، وتوليد الدخل، وإحراز تقدم تكنولوجي هو الذي سيكفل الحصول على الغذاء المناسب والكافي والمأمون والمغذي في المدى الطويل. ولهذا فإنه من

المهم زيادة مستويات الإنتاج، وتحديد أسعار مجزية للمنتجات الزراعية لضمان حصول المزارعين في البلدان النامية على دخل كاف. وطالب الدول الأعضاء في ختام كلمته بمضاعفة جهودها لتحويل الزراعة إلى محرك للتنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي.

٣٥ - **السيدة ميات** (ميانمار): قالت إن حكومتها تعطي أولوية عالية للتنمية الزراعية نظراً لأن القطاع الزراعي يعد الركيزة ليس فقط للأمن الغذائي والتنمية الريفية وإنما للنمو الاقتصادي أيضاً. وتركز الحكومة في جهودها الخاصة بالتنمية الزراعية على إنتاج البذور، والتدريب، والتثقيف، والبحث الإنمائي، بينما تتخذ إجراءات لمواجهة التحديات في سياساتها الاقتصادية الكلية، والتكنولوجيا، والبنية الأساسية.

٣٦ - وتشجع ميانمار دور القطاع الخاص في إدخال إصلاحات على قطاع الأرز، حيث أن الأرز يعد المحصول الوطني الرئيسي. وقد نفذت حكومتها ضماناً خاصاً بأسعار الأرز لاحتواء تأثير تقلب الأسعار على المزارعين، بالإضافة إلى تخفيف ضرائب الصادرات على المنتجات الزراعية، ومنح إعفاءات ضريبية لاستيراد المستلزمات والآلات الزراعية، وتوفير القروض للمزارعين للاستثمار في إنتاج المحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإنها تشجع تشكيل منظمات للمزارعين، وسينتهي إعداد قانون خاص بالأراضي الزراعية تمهيداً لاعتماده من أجل تيسير حصول المزارعين على الأراضي الزراعية الوفيرة في ميانمار.

٣٧ - وأضافت أن تخفيض حجم فاقد الأغذية يمكن أن يكون له تأثير كبير على سبل معيشة الكثير من صغار المزارعين في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كانت ميانمار تتعاون مع المجتمع الدولي في مجال تقنيات ما بعد الحصاد وشجعت الاستثمار في هذا الصدد. وعموماً، فإن الدعم المعزز من جانب المجتمع الدولي من شأنه أن يساعد على إيجاد حلول فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم.

٣٨ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إنه بينما تقع المسؤولية الأولى عن حل مشكلة الجوع على عاتق البلدان المعنية، إلا أن الدعم الذي يقدمه الشركاء في التنمية ضروري، خاصة على ضوء التأثير الهائل لتغير المناخ على جهود البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي. وبعد أن طالب الشركاء بتعبئة الموارد اللازمة للإنتاجية الزراعية لمجرد أن ذلك يمثل طلباً للوفاء بالالتزامات القائمة التي أُعلنت في منتديات مختلفة في هذا الصدد، أعرب عن تقديره لبدء التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وأعرب عن أمله في أن تؤدي جهوده من أجل الإسراع بتدفق رأس المال الخاص على الزراعة الأفريقية إلى توفير تكنولوجيات جديدة يمكن أن تزيد من الإنتاجية الزراعية المستدامة، وتقلل من المخاطر التي تنطوي عليها الاقتصادات الضعيفة، وتعوّض عن الثغرات الموجودة في تنفيذ الالتزامات القائمة.

٣٩ - وأضاف أن زيادة الإنتاجية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي هما من بين الأولويات الرئيسية في خطة التنمية الإثيوبية. وتهدف خطة التنمية الخمسية التي وضعتها الحكومة إلى ضمان أن يصبح صغار المزارعين القوة المحركة للنمو الزراعي. وقد حقق تنفيذ الخطة بالفعل زيادات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وكذلك في توفير خدمات الإرشاد الزراعي.

٤٠ - وقد نُفذ برنامج للأمن الغذائي في المناطق المعرّضة للجفاف بالاقتران مع برامج لبناء أصول الأسر المعيشية وشبكات الأمان، والتي استفاد منها أكثر من ٧ ملايين شخص. ويجري أيضاً تشجيع الزراعة الواسعة النطاق في المناطق غير المأهولة والملائمة للزراعة. وعلى الرغم من الإيحاءات التي لا أساس لها والتي تتعارض مع الواقع، فإن

أنشطة حكومته في هذا الصدد كانت متسقة مع اهتمامها بصغار المزارعين باعتبارهم الوسيط الرئيسي للتنمية الزراعية التي تتطلب إنتاجية محسنة.

٤١ - **السيدة باجانيا** (نيكاراغوا): قالت إن الاستراتيجية الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي التي وضعتها حكومتها كان الغرض منها ضمان حق شعب نيكاراغوا في الحماية من الجوع. وفي حين يعني الأمن الغذائي الحصول المضمون على أغذية مغذية ومقبولة ثقافياً وبأسعار معقولة، إلا أن السيادة الغذائية تشكل تنمية القدرة الوطنية على تأمين الإنتاج، والتوافر والاستقرار في إمداد السكان بالأغذية. وقد شدد وفدها في عدة مناسبات على الأسباب الهيكلية لأزمة الأغذية، وهي بالتحديد وجود نظام اقتصادي دولي غير عادل، وسياسات اقتصادية تضر بالاستدامة الزراعية في البلدان النامية. واستناداً إلى منظمة الأغذية والزراعة، كان برنامج التغذية المدرسية في نيكاراغوا من بين أفضل البرامج في العالم، وقد حقق هذا البلد هدف تخفيض الفقر من بين الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن جهود حكومتها للحد من عدم التكافؤ الاقتصادي قد نجحت أيضاً، قياساً على معامل جيني. وقد تحقق هذا التقدم بفضل عدد من المشاريع الاجتماعية التي استهدفت نساء نيكاراغوا على وجه الخصوص، بما في ذلك برنامج لإنتاج الأغذية، وخطة للقروض الصغرى تهدف إلى تمكين المرأة المشتغلة بالزراعة. وقد ساهم إنشاء وزارة اقتصاد الأسرة أيضاً في تخفيض الفقر والبطالة وتحقيق الرخاء للأسر في نيكاراغوا، كنتيجة مباشرة لسياسات إعادة توزيع الدخل التي ساعد في صياغتها التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

٤٢ - وقالت إن مساهمات منهاج هذا التحالف كانت أساسية في تصحيح الظلم التاريخي الذي يمثله الفقر المتوارث في بلدها، إذ أدى إلى تخفيض الفقر وعدم المساواة، والتغلب على أزمة الأغذية، واستعادة الحق في الغذاء والصحة والتعليم، وفي حياة كريمة تعززها حكومة نيكاراغوا. وأضافت أن النظم المبتكرة تشجع التجارة التزيهة في المنتجات الزراعية، وتسهل استيعاب صغار المزارعين في عملية الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الذي تم الحصول عليه عن طريق منهاج التحالف دعم مجموعة متنوعة من البرامج المترابطة لمكافحة الفقر حولت مئات الألوف من سكان نيكاراغوا إلى عناصر اقتصادية فاعلة، وساعدت على تخفيض الجوع والفقر المدقع في هذا البلد.

٤٣ - وانتقلت إلى العمالة، فأشارت إلى أن نيكاراغوا حققت أعلى زيادة في العمالة في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١١ - وهو إنجاز هام آخر يعزى إلى مساهمة التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - بالإضافة إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد خلال السنوات الثلاث الماضية.

٤٤ - **السيدة دياز** (الفلبين): قالت إن أكثر من نصف سكان بلدها يعيشون في المناطق الريفية. وقد زادت حكومتها الميزانية المخصصة للزراعة بنسبة ٦٠ في المائة، وتوجه استثمارات كبيرة إلى البنية الأساسية، وزيادة الوعي عن أمن البذور وقدرتها على المقاومة، كما تعمل على تعزيزهما، مع تخفيض استيراد الأرز بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في غضون العامين القادمين. وفي عام ٢٠٠٩، كفل ميثاق المرأة مشاركتها الإيجابية في الأمن الغذائي والموارد الإنتاجية، مع توجيه اهتمام خاص إلى الفتيات الفقيرات والنساء المهمشات. وقد أدى نجاح هذه المبادرات ومبادرات أخرى إلى توليد شعور بالتفاؤل المرتبط بزيادة ثقة المزارعين وأصحاب المصلحة في الحكومة التي ستستكمل برنامجها للإصلاح الزراعي في عام ٢٠١٤.

٤٥ - وقالت إنه يلزم تعزيز نظام تجاري دولي يستند إلى قواعد بشأن المنتجات الزراعية يمكن أن يحقق التوازن مع

تطلعات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبعد أن أشارت إلى الحق الأساسي في التحرر من الجوع. أكدت التزام بلدها بتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي للجميع. وشكرت البلدان في ختام كلمتها على دعمها لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي أعلن عام ٢٠١٤ سنة دولية للزراعة الأسرية، والذي تعمل منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها على تنفيذه.

٤٦ - **السيد لابو** (النيجر): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وذلك على ضوء الأزمات المتكررة التي واجهتها النيجر طوال العقد الماضي. وأضاف أن المبادرة الثلاثية لحكومته تهدف إلى حماية سكان النيجر من المجاعة وسوء التغذية، وضمان نصيبهم في الإنتاج الوطني والدخل المجزي، وحماية اقتصاد البلد والجهود الإنمائية من الظواهر المناخية والظواهر الطبيعية الأخرى التي يتعرض لها قطاعها الزراعي بشكل خاص.

٤٧ - وأضاف أن المبادرة الثلاثية تتضمن طائفة متنوعة من التدابير والأهداف، مثل تحسين فرص حصول المزارعين على الخدمات المالية؛ وزيادة إنتاج الحبوب عن طريق إدخال الزراعة القائمة على الري؛ وتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف. والهدف الرئيسي للبرنامج هو إدماج التنمية الزراعية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر في استراتيجية موحدة. وعلى المستوى المؤسسي، تم إنشاء كيان حكومي لضمان الاستقلال المالي للبرنامج.

٤٨ - وقال إن النيجر، إدراكاً منها بأن قدراتها التقنية والمالية الخاصة لا تكفي لتنفيذ مشروع بهذا الحجم، فإنها تتطلع إلى تلقي الدعم الضروري من الشركاء الدوليين من خلال الوفاء بالالتزامات التي أعلنت لمحاربة الجوع، بما في ذلك تحدي القضاء على الجوع، والهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك. ويرحب وفده بالزيادة التي بلغت ٤٩ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والتغذية في عام ٢٠١٢، وينتظر بشغف المؤتمر الدولي القادم للتغذية المقرر عقده في عام ٢٠١٣.

٤٩ - **السيد مكلاي** (نيوزيلندا): قال إن حكومته تبدي اهتماماً كبيراً بالجهود الدولية المبذولة لمواجهة تحديات التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي، نظراً لأن معظم خبراء نيوزيلندا يعملون في القطاع الزراعي. وتعد الجهود الإقليمية المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي مهمة أيضاً، مثل جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وترحب نيوزيلندا بتحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، وبوصفه رؤية لمستقبل متحرر من الجوع.

٥٠ - وبعد أن رحب أيضاً بالالتزامات التي أعلنت في مؤتمر ريو+٢٠ لزيادة الإنتاج الزراعي المستدام على نطاق العالم، أشار إلى أن تغير المناخ سيكون أحد القضايا الرئيسية بالنسبة للقطاع الزراعي، حيث أنه يؤثر أيضاً على توافر الأرصدة السمكية. وباستخدام الابتكار والتكنولوجيا إلى جانب المعرفة المحلية، ستتسنى زيادة الإنتاجية والإنتاج على حد سواء بطريقة مستدامة بيئياً. وأضاف أن تحديد نظم للإنتاج الزراعي قادرة على الصمود أمام تأثيرات المناخ، وتكفل الأمن الغذائي، وتحمي البيئة يجب أن تصبح أولوية عالمية.

٥١ - وقال إن نيوزيلندا، إدراكاً منها لأهمية برامج التكيف المتعلقة بالمناخ، قامت بدور رئيسي في إنشاء التحالف البحثي العالمي عن غازات الاحتباس الحراري الزراعي من أجل استكشاف كيف يمكن زيادة إنتاج الأغذية دون زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهي تشجع بلداناً أخرى على المشاركة في هذا المشروع.

٥٢ - ونظراً لأن نيوزيلندا تحافظ على تفوقها كدولة مصدّرة لمنتجات الألبان عن طريق تعاونياتها الخاصة بصناعة الألبان، فإن مزارعيها يدركون قيمة التعاونيات باعتبارها نموذجاً تجارياً هاماً واسع النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن بلده كان يتطلع إلى سبل أكثر ابتكاراً لتقاسم خبراته الزراعية، وإشراك القطاع الخاص بدرجة أكبر في برامج التنمية الزراعية، بالإضافة إلى استطلاع شراكات جديدة مع حكومات تتجاوز شركائه التقليديين.

٥٣ - غير أن النمو في إنتاج الأغذية وحده لن يلبي الطلب العالمي المتزايد. والأمر الذي لا يقل أهمية هو إيجاد نظام تجاري مفتوح وشفاف يتيح للبلدان النامية فرصة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ولا يزال المضي في تحرير التجارة الزراعية في إطار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية يمثل أولوية عالية بالنسبة لنيوزيلندا، وخاصة إزالة الإعانات الزراعية التي لا تشجع الاستثمار في الزراعة في تلك البلدان التي تعد في أشد الحاجة إلى تحسين إنتاجها الغذائي. كما أن التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية، والقواعد المتفق عليها ضد الحمائية ستوفر أساساً سليماً للسير قدماً نحو اقتصاد عالمي يتسم بقدر أكبر من الأمن الغذائي والاستقرار. ويشجع وفده أعضاء منظمة التجارة العالمية على العمل من اجل التوصل إلى نتيجة شاملة بشأن الزراعة، ويرحب بالالتزام الذي أعلن في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، والخاص بالقضاء على الإعانات الضارة في قطاع مصايد الأسماك.

٥٤ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): قال إن إتلاف أكثر من بليون طن من الأغذية سنوياً - وهو ما يحدث في البلدان المتقدمة إلى حد كبير - لا يمكن التسامح معه في عالم يموت فيه كل عام ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية. فالسكان الذين يعيشون في فقر مدقع ينفقون قرابة ٧٠ في المائة من دخولهم على الأغذية، ويواجه الملايين من السكان انعدام التغذية، ويعانون من آثار ارتفاع أسعار الأغذية بسبب الأزمة التي تحل بالنظام الرأسمالي العالمي الذي فرضته البلدان الأقوى على بقية العالم. وطالما لا تزال الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في مجال صناعة الأغذية الزراعية تسيطر على الأسعار، والتكنولوجيات، والمعايير، وإصدار الشهادات، وقنوات التوزيع، ومصادر التمويل لإنتاج الأغذية العالمية، فإن ملايين السكان سيحكم عليهم بالموت جوعاً أو سيعانون من سوء التغذية المزمن. ولهذا يجب على البلدان المتقدمة أن تتوقف عن دعم منتجيها الزراعيين الذي يؤثر بصورة سلبية على صغار المزارعين والسكان الريفيين في البلدان النامية.

٥٥ - وأضاف أن النسبة المتأرجحة من الدخول المتأتية من الصادرات، والتي تنفقها بلدان العالم الثالث حالياً لسداد ديونها الخارجية تمثل عقبة أخرى أمام القضاء على الجوع العالمي، مثل العلاقة التجارية غير العادلة بين البلدان النامية التي تُضطر إلى بيع سلعها بأسعار متدنية بصورة زائدة، والبلدان المتقدمة التي تستخدم التدابير الحمائية لإغلاق أسواقها. ويجب على البلدان المتقدمة الامتثال لالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما أن بلايين الدولارات التي تنفق على الحروب، وعلى تخريب النظم الديمقراطية التي لا تلقى قبولاً لدى القوى العالمية، ينبغي أن تخصص بدلاً من ذلك لمكافحة ويلات الجوع.

٥٦ - وقال إن الحق في غذاء مأمون وكاف ومغذ هو أحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، والتي ينبغي إعمالها من خلال تدابير ملموسة، وليس مجرد كلمات. وتؤيد حكومته بصورة كاملة التدابير التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة، وتعترف بالدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها والتي أعيد تجديدها، وهي كيان أصبح، بفضل طبيعته الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، المنتدى الملائم لإيجاد

حل لمشاكل انعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية. وأضاف أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والظالم ضد كوبا يشكل العقبة الرئيسية أمام الشعب الكوبي لممارسة حقه في الغذاء. فمثل هذه التدابير الأحادية لا يمكن أن تدوم من الناحية المعنوية والأخلاقية، ولهذا لا بد أن تصبح تدابير بالية.

٥٧ - **السيد محمود دياللو** (غينيا): قال إنه على الرغم من النتائج المشجعة التي تحققت في السنوات الأخيرة، إلا أن أزمة الأغذية لا تزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، وخاصة في البلدان النامية. وفي هذا السياق، قررت حكومته إيلاء أولوية الاهتمام بالزراعة في برنامجها الإنمائي الاجتماعي الاقتصادي، بوضع سياسات لتحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع السكان، وتيسير حصول المزارعين على الأراضي، بغية زيادة الإنتاجية الزراعية والقدرة على التنافس، ودعم الأمن الغذائي. وقد أدت الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة في العام السابق إلى تحسين الإنتاجية.

٥٨ - وأضاف أن الزيادة الحادة في أسعار الأغذية الأساسية، بالإضافة إلى عدم كفاية الإنتاج الوطني من الأرز بسبب عدم تنويع الأغذية والنمو السكاني، تعد من الأسباب التي تدعو إلى الانزعاج. وبفضل الدعم المقدم من ممولي القطاع الخاص لاستكمال موارد حكومته المحدودة، وضعت حكومته نظاماً للتوزيع يتيح للسكان شراء الأرز والدقيق والسكر والزيت بأسعار ميسرة.

٥٩ - وتخطط غينيا أيضاً لتشجيع الإنتاج الزراعي من منتجات التصدير، وتعزيز دعم القطاعين العام والخاص للبنية الأساسية الزراعية من أجل الوقاية من الخسائر المكلفة بعد الحصاد. وخلاصة القول، فإن وفده مقتنع بأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية سيكون مصيرها الفشل ما لم تتحقق مكاسب كبيرة في القضاء على الجوع على نطاق العالم.

٦٠ - **السيدة برنن – هايلوك** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): تكلمت أيضاً نيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، فقالت إنه بينما انخفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع المزمن بنحو ١٣٠ مليون شخص على مدى العشرين عاماً الماضية، إلا أنه لا يزال هناك ٨٦٨ مليون شخص يعانون من الجوع – وهو عدد كبير لا يمكن قبوله. وأضافت أنه يجب مواجهة ثلاثة تحديات عالمية، وهي على وجه التحديد أسعار الأغذية العالية والمتقلبة التي لا تزال تضغط على الفقراء؛ والقضية الطويلة الأجل الخاصة بانخفاض الأغذية التي يتم إنتاجها وتداولها واستهلاكها في عصر يتزايد فيه عدد السكان؛ وحصول أفقر السكان على أغذية مغذية، خاصة في الألف يوم الأولى من بدء حمل المرأة حتى العام الثاني من ولادة الطفل، حتى يتسنى كسر دائرة الفقر وسوء التغذية.

٦١ - وأضافت أنه توجد لدى الوكالات الكائنة في روما برامج للتغلب على التحديات التي تواجهها البلدان وهي تحاول التصدي لجميع هذه القضايا مرة واحدة، مع الاعتراف بالحاجة إلى الموازنة بين الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتمكين المرأة، والمزارعين الفقراء، والمستهلكين الفقراء. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالات الكائنة في روما تشارك بنشاط في عمليات إنمائية دولية، من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزز الشراكة، وتشجع الحوار فيما بين مختلف الجهات المعنية لضمان تعميم ورصد الأمن الغذائي والتغذوي.

٦٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، أنشأت الوكالات الكائنة في روما فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات معنياً بالزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية

الريفية في أقل البلدان نمواً من أجل وضع نهج إنمائي يُعنى باحتياجات أقل البلدان نمواً.

٦٣ - والأمر الذي يثير قلقاً خاصاً، هو أن المرأة التي تعد عنصراً محورياً في تنمية المناطق الريفية والاقتصادات الوطنية تواجه قيوداً في الحصول على الموارد الإنتاجية، وهذا بدوره يحد من كفاءة القطاع الزراعي. ولهذا يركز البرنامج المشترك الذي استُهل أخيراً بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات الكائنة في روما للإسراع بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وزيادة الدخول، وتعزيز القيادة والمشاركة في المؤسسات الريفية، وتهيئة بيئة للسياسات الوطنية والدولية أكثر تجاوباً بالنسبة للمرأة الريفية.

٦٤ - وبعد أن وضعت الوكالات الكائنة في روما سياسات وآليات جديدة، من قبيل الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، أصبحت هذه الوكالات في وضع أفضل يمكّنها من مواجهة تحدي الأسعار المرتفعة والمتقلبة. وفي إطار حركة تعزيز التغذية، أعرب أكثر من ٣٠ حكومة وطنية عن التزامها بإعطاء الأولوية لإجراءات التغذية. وسيعمل المؤتمر الدولي المعني بالتغذية - ٢١ عاماً بعد الانعقاد، والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على الجمع بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة والقطاعات الأخرى من أجل حشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتحسين التغذية.

٦٥ - وأضافت أن إنهاء الجوع وسوء التغذية يجب أن يكون في مقدمة الأولويات الإنمائية بعد عام ٢٠١٥، كما أكد ذلك مؤتمر ريو+٢٠. وقد اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات لعقد مشاورات مواضيعية عالمية بشأن ١١ موضوعاً هاماً، وستثري نتائج هذه المشاورات المناقشات التي تجريها الجمعية العامة في دورتها القادمة. وتهدف المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذوي إلى جعل هذه القضايا تحتل موقع الصدارة في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، حيث أنه من الضروري البدء في التطلع إلى ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء التام على الجوع، تمشياً مع مبادرة الأمين العام عن تحدي القضاء على الجوع.

٦٦ - تولى السيد تالبوت (غيانا) الرئاسة.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/67/228)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/67/180)

٦٧ - **السيدة باس** (مديرة السياسات الاجتماعية والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت بعد تقديمها لتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (A/67/180)، إن تركيز التقرير ينصبّ على موضوع العقد وهو العمالة المنتجة والعمل الكريم. وأضافت أن التحدي المستمر الذي يثير قلقاً خاصاً يتمثل في بطالة الشباب التي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، وما تبع ذلك من اتجاه كثير من البلدان إلى التقشف المالي وإجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي.

٦٨ - ويشجع التقرير الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية في استراتيجياتها الإنمائية لإنشاء وظائف كريمة ومنتجة، وتنفيذ سياسات توظيف للجماعات المعرّضة مثل السكان الريفيين، الذين يمثلون عدداً غير متناسب من فقراء العالم. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً بذل جهود للحد من عدم التكافؤ وضمان حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأخيراً، ركز التقرير على ضرورة مشاركة جميع الجهات المعنية في الحوار والشراكة كجزء من جهودها لتنفيذ جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥ والعقد الدولي الثاني للقضاء على الفقر.

(ب) **التعاون في مجال التنمية الصناعية** (A/67/223)

٦٩ - **السيد عساف** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): سلط الضوء، في معرض تقديمه لتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (A/67/223)، على ملاحظتين هامتين وردتا في التقرير. الملاحظة الأول، هي أن ثلاثة أرباع سكان العالم الفقراء يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل وليس في البلدان الفقيرة، كما كان الحال في العقود السابقة. والملاحظة الثانية، هي أنه يوجد حالياً تركيز أكبر في تكوين تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النشاط الصناعي والاقتصادي، وهو ما يتناقض بصورة واضحة مع اتجاه المانحين التقليديين في السابق والمتمثل في تمويل القطاعات الاجتماعية والإنسانية وقطاع الحوكمة.

٧٠ - ومنذ صدور التقرير السابق، وبينما واجهت بلدان كثيرة أزمات اقتصادية ومالية مستمرة، ظلت الصناعات التحويلية في البلدان النامية صامدة نسبياً لتحمي الكثيرين في هذه البلدان من أخطر آثار هذه الأزمات. وظلت الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية، وكانت الصناعة التحويلية تشكل مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي المتجدد، والتعافي من الأزمة المالية في بعض البلدان المتقدمة، مما يوضح أن الصناعة لا تزال تعني الكثير بالنسبة للنمو المستدام والشامل. غير أن نصيب البلدان المنخفضة الدخل من الصناعات التحويلية العالمية لا يزال ضئيلاً بصورة تدعو إلى القلق، إذ يبلغ ١,٤ في المائة. وعلى ضوء هذه الحقيقة، فإن التحدي الرئيسي بالنسبة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية يتمثل في كيفية توزيع الفوائد الكبيرة لقطاع سليم للصناعات التحويلية بصورة أكثر عدالة واستدامة عبر الأقاليم والبلدان، وكذلك في داخل البلدان. وأضاف أن مدى تحقيق التنمية العادلة والمستدامة سيتوقف على كيفية إدماج التنمية الصناعية بصورة جيدة في المسار الرئيسي للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

٧١ - وقال إنه يلزم التصدي لعدد من التحديات التي لم يعكسها إطار الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥. أولاً، ظاهرة تزايد أعداد العاطلين بصورة مزعجة وعواقبها الخطيرة، خاصة في أفريقيا، وهذا سيتطلب توسيع نطاق فرص التوظيف في البلدان النامية. ثانياً، اتساع فجوة عدم تكافؤ الدخول في البلدان المتوسطة الدخل، وهذه يمكن التخفيف منها عن طريق قطاع نشط للصناعات التحويلية، التي يمكن أن تنتشل أعداداً كبيرة من السكان من دائرة الفقر عن طريق تحقيق الثراء وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة، والدينامية التكنولوجية. ثالثاً، هناك حاجة إلى الاتجاه نحو مراعاة الاعتبارات البيئية في الصناعات القائمة، وإنشاء صناعات جديدة تراعي الاعتبارات البيئية في البلدان النامية والصناعية على حد سواء. وأخيراً، يجب ضمان الحصول على الطاقة، نظراً لأن الافتقار إلى الطاقة يعد عنصراً محورياً بالنسبة لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٧٢ - وأضاف أن أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تركز على ثلاث أولويات مواضيعية، وهي: تخفيض الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرة التجارية، والطاقة، والبيئة. وفيما يتعلق بالبطالة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستكرس تقرير التنمية الصناعية ٢٠١٣ الذي تقوم بإعداده لبحث العلاقة بين التصنيع المستدام وتوليد الوظائف. وسيقدم التقرير القادم توجيهات تحليلية دقيقة وتوجيهات خاصة بالسياسات للحكومات التي تسعى لمواجهة تحديات العمالة في بلدانها. وفي أولويتها المواضيعية لبناء القدرات التجارية، تساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البلدان في وضع أطرها الوطنية والإقليمية والقانونية والمؤسسية لأغراض الجودة والمعايير، مع وجود أكبر مجموعة من مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في منظومة الأمم المتحدة. وتعد المنظمة أيضاً أحد

الشركاء المنفذين في كل من مبادرة الإطار المتكامل المعزز، ومرفق تطوير المعايير والتجارة.

٧٣ - وانتقل إلى الطاقة المستدامة، فأكد أن الأهداف الطموحة لمبادرة الأمين العام عن الطاقة المستدامة للجميع، التي تقوم فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بدور رائد، يمكن تحقيقها بالتوليفة الصحيحة من الحوافز السياسية، والتمويل العام، ورأس المال الخاص، والإرادة والقيادة السياسية. وتفاخر المبادرة بالمشاركة الكبيرة من جانب القطاع الخاص، مع التزامات بلغت في جملتها أكثر من ٥٠ بليون دولار. ولمواجهة تحدي فصل استهلاك الموارد الطبيعية وإطلاق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن النمو الاقتصادي، تتصدر هذه المنظمة منبر الصناعة المراعية للاعتبارات البيئية، وهي شراكة طبيعية لجهات معنية متعددة، صُممت لوضع نهج مستدام بيئياً تجاه الصناعة.

٧٤ - وفي عالم معولم ومترابط بدرجة عالية، فإن مصائر البلدان الصناعية والنامية ترتبط معاً بصورة وثيقة. ومع أن كثيراً من البلدان النامية ظلت صامدة أثناء الأزمة بسبب أداء صناعتها التحويلية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه لتخفيض الفقر ومظاهر عدم التكافؤ، وزيادة العمالة في البلدان النامية، خاصة بالنسبة للمرأة والشباب، وتحقيق الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١٥ وما بعده. وعملاً بولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإنها ستضاعف جهودها لتقديم أعلى مستويات الدعم للبلدان النامية من أجل تحقيق تطلعاتها الخاصة بالتنمية المستدامة والشاملة.

٧٥ - **السيد رحمن** (منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية): بعد أن قدم تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/67/228)، وجَّه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ذات الصلة والتي استجابت لاستبيان منظمة السياحة العالمية. ومع أنه لم يرد سوى ٤٨ رداً، إلا أن هذه الردود تمثل تنوعاً في الأماكن الجغرافية ومستويات التنمية، والخبرات المكتسبة، والتحديات التي صودفت. ويوضح التقرير أنه بينما توجد لدى معظم البلدان المجيبة سياسات خاصة بالسياحة، إلا أن أكثر من الثلث لا يتضمن مكونات محددة عن السياحة البيئية. ويمكن للبلدان المهتمة بإدراج السياحة البيئية في سياساتها البيئية الخاصة أن تستفيد من عدة مشاريع دولية حددها التقرير، الذي يسلط الضوء أيضاً على مجالات مقترحة للمساعدة من الأمم المتحدة، كالوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وبعد أن أشار إلى الزيادة المنتظمة في الطلب العالمي على السياحة، شدد على أهمية بحث اللجنة للسياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة في إطار تنمية السياحة المستدامة.

٧٦ - **السيد جاكتا** (الجزائر): تكلم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إن القيود التي تواجهها الحرب ضد الفقر بسبب الأزمات العالمية تدعو إلى القلق البالغ، نظراً لأن القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الأمور المزعجة بنفس القدر أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر آخذ في الازدياد في بعض البلدان، حيث تشكل النساء والأطفال غالبية أولئك الأكثر تضرراً، خاصة في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الاقتصادية العالمية تمثل خطراً يهدد النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل. وعلى ضوء هذه الحقيقة، سيلزم بذل جهود ضخمة لوقف الانخفاض في تدفقات الموارد الدولية، وخاصة المساعدة المالية من أجل التنمية وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي. ويجب أيضاً عمل المزيد لمعالجة البطالة، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية الزراعية.

٧٧ - ونظراً لقدرة تخفيف عبء الديون على مساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر، فإنه ينبغي للنظام المالي

العالمي الاهتمام بالسياسات التي تراعي القدرة على مواصلة تحمل الديون، بما في ذلك الإلغاء التام لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبعد أن أشار إلى أن الوصول إلى الأسواق وتوسيع التجارة من شأنهما تعزيز النمو الاقتصادي، حث البلدان المتقدمة على إزالة الحواجز التجارية والإعانات الزراعية. وعلاوة على ذلك، فإن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية سيقوم بدور حاسم في تسهيل الجهود المتعلقة بالتنمية.

٧٨ - وأضاف أن المجموعة تؤكد من جديد على ضرورة قيام كافة الجهات المعنية بتعظيم أدواتها الخاصة بالتمويل الصغرى، بما في ذلك القروض الصغيرة من أجل القضاء على الفقر، وخاصة من أجل تمكين المرأة والسكان الريفيين، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما تؤكد المجموعة من جديد دعمها للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، وتطالب بالتنسيق المستمر لتنفيذه من أجل تفادي حدوث أزمة في الوظائف.

٧٩ - وإدراكاً لضرورة التصدي لقضية دور المرأة في التنمية، أشار إلى أن النهوض بالمرأة على نطاق العالم قد تعرقل بسبب عدم التكافؤ الاقتصادي، والبطالة، وارتفاع مستويات الفقر، كما تفاقم بسبب العولمة. وأضاف أن تعزيز قدرة الموارد البشرية من أجل توفير العمل اللائق للجميع يعد أمراً حيوياً بالنسبة للقضاء على الفقر. وأكد في هذا الصدد على دور القطاع العام في تعزيز تنمية الموارد البشرية، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية.

٨٠ - وقال إن المجموعة، انطلاقاً من إيمانها بأن الفقر يمثل أوسع انتهاك لحقوق الإنسان والحق في التنمية، تؤكد أنه ينبغي أن تكون الحملة العالمية الفعالة ضد الفقر محور الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي. وتتوقف المسؤولية النهائية عن نجاح مثل هذه الحملة على الحكومات الوطنية. غير أن سعي السياسات الوطنية يجب أن تدعمه بيئة داخلية مواتية، ومساندة مستمرة من جانب المجتمع الدولي، على شكل تعاون دولي حقيقي وتنفيذ سياسات متسقة. وفي هذا الصدد يمكن لصندوق التضامن العالمي أن يسهم في تحقيق القضاء على الفقر، ومن ثم فإنه يلزم تخصيص موارد كافية لتشغيله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.